٤

سياسات الفصل والسيطرة -حصار غزة ومنظومة الابارتهايد

عاطف أبو سيف*

تتميز سياسات الفصل العنصري الإسرائيلية بالشمولية والعمومية من جهة، وبالحذر والالتفاف على القانون والتمويه من جهة أخرى. فإسرائيل تحاول جاهدة إبعاد أي شبهة «فصل عنصري» عن سياساتها، وتسعى لتقديم ما تقوم به بوصفه نتيجة طبيعية للاشتباك مع الفلسطينيين، لا كنتيجة لسياسات ممنهجة ومتناغمة وموضوعة بعناية تقصي الفلسطينيين سياسياً وتحرمهم من حقوقهم وتعزلهم وتحاصرهم على أساس عرقي. وبذلك، تعتمد المقاربات الإسرائيلية لمجمل السياسات العنصرية على تفسيرات سياسية تحاول أن ترتكز على مفردات الصراع، كي تبدو منطقية ومعقولة ونتيجة حتمية له. في ظل هذه المقاربات، فإن يتم تقديم عزل قطاع غزة عن العالم عبر سلسلة من السياسات القاسية وغير الإنسانية كـ «انسحاب» إسرائيلي من القطاع وإخلاء لمسؤولية إسرائيل ورفع ليدها عن القطاع وشؤونه. كما يمكن أن يتم تقديم العدوان الإسرائيلي الأخير على القطاع في صيف العام ٢٠١٤ أو ذلك الذي سبقه عام ٢٠١٢ أو سبقهما العام ٢٠٠٨ بوصفها حروباً للدفاع عن النفس فيما شهدت- وبكل الأدلة- جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب. إن صناعة الخطاب السياسي

---

* كاتب وأكاديمي متخصص في العلاقات الدولية.

الإسرائيلي ترتكز على هذا التضليل الذي يسرق من المنطق أهم ما فيه من تبريرات، ويغلفها بمقولات قانونية ولاهوتية، لا يمكن فهمها إلا بالرجوع إلى العقل المؤسس لها والمرتكز على مبادئ الفصل العنصري والتمييز بحق السكان الأصليين من الفلسطينيين على قاعدة عرقية.

إن أهم ما يميز هذه السياسات هو شموليتها وعموميتها، بحيث تضم كل المناطق الفلسطينية، وإن كانت أدوات تنفيذها تختلف من منطقة لأخرى، وإن كانت في بعض المناطق أكثر وضوحاً، وفي بعضها تربض عميقاً في جوهر التدخلات والأفعال السياسية. وعليه فإن أي مقاربة حقيقية لواقع الفصل العنصري الإسرائيلي يجب أن تعتمد على تحليل جوهر السياسات والمقاربات التي تقوم بها إسرائيل أو تنفذها في فلسطين أو بحق الفلسطينيين، بغض النظر عن منطوقها، إذ إن الأصل هو البحث في الجوهري والعميق حيث تنكشف حقيقة هذه السياسيات. في مثل هذا التحليل فإن التمعن في خصوصية كل مكان تبدو مهمة في تفكيك سياسات الفصل العنصري المتبعة هناك.

تأسيساً، تسعى هذه الدراسة إلى الوقوف على حقيقة الحصار الإسرائيلي المفروض بشكل كامل على قطاع غزة منذ حزيران من العام ٢٠٠٧ وحتى الآن، وكيف تستخدم إسرائيل خروج قواتها من داخل القطاع في العام ٢٠٠٥ بعد خطة فك الاشتباك ومن ثم محاصرة القطاع كأدوات لتعزيز الفصل العنصري ضد السكان الفلسطينيين هناك. ثمة دلائل وشواهد تقترح بقوة بأن سياسات الفصل العنصري المتبعة في قطاع غزة تشبه وتكمل في الآن ذاته تلك السياسات المتبعة بحق الفلسطينيين في الضفة الغربية تحديداً. ومن أجل ذلك تنظر الدراسة أولاً في أهمية إدماج قطاع غزة في النقاش حول سياسات الفصل العنصري الإسرائيلية حيث عادة ما يتم استبعاد القطاع خطأً من النقاش، بعد ذلك تكشف الدراسة عن ميكانزمات الحصار المفروض على القطاع وتأثيره على مناحي الحياة كافة والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية والخدماتية. إن القراءة الحقيقية لهذه التداعيات تعزز مقولة هذه الدراسة بأن ثمة سياسات تمييز عنصري ممنهجة تتبع ضد الفلسطينيين في القطاع، وهذا تحديداً ما تناقشه الدراسة بعد ذلك، عبر قراءة هذه التداعيات وتفسيرها ضمن الفهم العام للفصل العنصري، وعبر تقديم تصور حول عزل القطاع وحصاره من قبل إسرائيل كتطبيق لنظام العزل والبانتوستان. ومن ثم تخلص الدراسة

إلى جملة من الملاحظات العامة والتوصيات. إن تأمل سياق العزل المفروض على القطاع يكشف الكثير من خبايا العقل الإسرائيلي في التعامل مع الفلسطينيين، ويفيد بشكل كبير في تفكيك منظومة الفصل العنصري الإسرائيلية بغية الوقوف على سبل مواجهتها.

غزة ودراسات الفصل العنصري

تغيب دراسة حالة قطاع غزة والسياسات الإسرائيلية المتبعة بحق القطاع عن مجمل الدراسات التي تحاول إماطة اللثام عن سياسات الفصل العنصري التي تمارسها إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني. وفيما تجد الدراسات في السياسات المتبعة بحق الفلسطينيين في الضفة الغربية وفي القدس المحتلتين شواهد كثيرة وواضحة بسبب جدار الفصل العنصري مثلاً وبسبب السياسات المتعلقة بالحقوق المدنية والإنسانية في المدينة المقدسة، فإن قطاع غزة يوضع جانباً تلقائياً ودون تبرير حتى في الكثير من الأحيان. ومرد ذلك ربما الاعتقاد بأن حقيقة خروج الجيش الإسرائيلي من داخل القطاع عام ٢٠٠٥ بعد تنفيذ ما عرف بخطة فك الارتباط جعل البحث في سياسات تقوم على أساس فصل عنصري غير قائمة أو غير منطقة، وهو اعتقاد ينساق بشكل كبير مع حجة إسرائيل بأنها فكت اشتباكها مع قطاع غزة وصارت قواتها خارجه، وبالتالي الادعاء بعدم ممارستها لأي نوع من السياسات هناك هو سوء تقدير وربما تحيز مسبق، وأيضا مغالطة ستكشف الدراسة بالكثير من الشواهد بطلانها.

إن حقيقة فرض حصار على قطاع غزة كما تفعل إسرائيل يجب أن تكون مقدمة وحجة للتحقق من ممارسة إسرائيل لسياسات فصل على أساس عنصري وقومي بحق السكان الفلسطينيين في القطاع. إن مجمل تفاصيل الواقع في القطاع بعد خروج القوات الإسرائيلية من داخل القطاع وحصارها له بشكل قاس ومحكم من البر والبحر والجو تدلل بشكل قاطع على أن ثمة ما يمكن الحديث عنه حين يتعلق الامر بسياسات الفصل العنصري الإسرائيلي، وهي سياسات، ليس للصدفة، تتقاطع وتتشابك وتتكامل مع تلك السياسات المتبعة بحق الفلسطينيين في الضفة الغربية والقدس وداخل إسرائيل.

مرة أخرى، فإن الزعم بأن القطاع يمارس نوعاً من السيادة الخاصة به، وحقيقة وجود سلطة فلسطينية تمارس حكماً منفصلاً حتى عن السلطة الوطنية الفلسطينية في الضفة الغربية جعل من القطاع معزولا عن مجمل القراءة للوضع الفلسطيني الراهن. وربما اختلاف أدوات النضال ضد حقيقة الاحتلال الإسرائيلي ووجوده، مع حالات الاشتباك العنيفة التي تتم عندما تعتدي إسرائيل على القطاع، وهي اعتداءات شبه مستمرة، ساهمت في تعزيز الفصل على مستوى التأصيل والدراسة. وبالتالي تقع تلك الدراسات في فخ الفصل والعزل الذي تمارسه إسرائيل بحق القطاع.

ربما سيكون من المتعذر فهم مجمل السياسات العنصرية الإسرائيلية وتفكيكها دون الإحالة بشكل تفصيلي إلى كنه وجوهر هذه السياسات في قطاع غزة. إن إدماج وضعية القطاع في الفهم العام لسياسات الفصل العنصري الإسرائيلية يساهم من جهة في تعزيز النضال التحرري ضد عزل قطاع غزة وتسييجه من قبل إسرائيل ومحاصرته من البر والبحر والجو، كما يساهم في توسيع النقاش حول السياسات العنصرية الإسرائيلية ويعمق هذا الفهم حول تلك السياسات في السياقات الفلسطينية المختلفة. حيث أن مثل هذه القراءة تكشف حقيقة السياسات المقدمة الإسرائيلية على أنها صراع حدودي أو صراع على الأمن بين كيانين متجاورين، كما أنها تساهم كذلك في توسيع النقاش حول سياسات الفصل العنصري الإسرائيلية بشكل عام، ويمكن من خلالها استنباط المزيد من التبصر حول تلك السياسات في سياقها الأوسع لإثراء النقاش الحقوقي والقانوني حولها وحول سبل مناهضتها تعزيزاً لتطلعات القانون الدولي والشرعة الدولية.

إسرائيل وقطاع غزة: احتلال متعدد الأشكال

بعد قيام دولة إسرائيل في أيار من العام ١٩٤٨ وتهجير الفلسطينيين من قراهم وبلداتهم، لم يتبق من الساحل الفلسطيني سوى شريط فيه بطول ٤٢ كيلومتراً يقع في آخر الساحل جهة الجنوب وبعرض يتراوح بين ٦ كيلومتر و ١٢ كيلومتراً، ومركز مدينة غزة التي ستعطيه اسمها ليصبح قطاع غزة. هاجر مئات آلاف اللاجئين تحديداً من مدن وقرى الساحل إلى القطاع ليسكنوا في ثمانية مخيمات هي الأكثر اكتظاظاً في فلسطين. إلا أن إسرائيل وخلال العدوان الثلاثي على مصر في العام

١٩٥٦ احتلت قطاع غزة، ثم عاودت الانسحاب منه لتعود لاحتلاله بشكل كامل في العام ١٩٦٧ حين احتلت الضفة الغربية وهضبة الجولان إلى جانبه. ومارست إسرائيل خلال عقود سياسات قمعية قاسية بحق السكان في القطاع شملت مصادرة الأراضي لبناء المستوطنات والتهجير والنقل القسري والاعتقال والمنع من السفر والحد من النمو والرخاء الاقتصادي وغير ذلك. ساهمت هذه السياسات في تدني المؤشرات الاقتصادية والبنية التحتية وتردي مستوى حياة الناس وزيادة معاناتهم. كما أنها كانت أدوات قهرية لحرمان الفلسطينيين من حقوقهم السياسية وقمع تطلعاتهم الوطنية، حيث كانت إسرائيل تواجه بالقتل والاعتقال كل محاولة للتعبير عن أي مظهر من مظاهر الشعور الوطني، وكان التفتيش والمداهمات والمطاردات مشاهد روتينية في حياة الناس خلال سنوات التواجد الإسرائيلي الفعلي داخل المخيمات والمدن والقرى. كما فرضت إسرائيل سلسلة من القوانين والتشريعات من قبل الحاكم العسكري هيمنت من خلالها على كل مناحي الحياة ونجحت في تقييد حرية الناس ومقدرتهم على ممارسة حقوقهم المصادرة أصلاً. واشتدت السياسات الإسرائيلية قسوة خلال فترة الانتفاضة الأولى التي بدأت في كانون الأول من العام ١٩٨٧.

ورغم توقيع إسرائيل لاتفاق السلام مع الفلسطينيين في العام ١٩٩٣، إلا أن الجيش الإسرائيلي واصل حضوره في داخل قطاع غزة حيث أعاد انتشاره من داخل التجمعات السكنية إلى تخومها، ما حافظ على وجوده حول المستوطنات والطرق المؤدية لها. لم تكن إعادة الانتشار تلك إلا تطويرا لآليات التحكم في القطاع والسيطرة على الحياة هناك، حيث كان الجيش الإسرائيلي يواصل سيطرته على معابر القطاع الرئيسية ومنافذه والحركة منه وإليه. وفي حالات كثيرة كان الجيش يقوم بتقطيع أوصال القطاع من خلال إقامة الحواجز على المفارق الأساسية في شارع صلاح الدين وشارع البحر مما كان يعزل القطاع إلى ثلاثة كانتونات منفصلة بعضها عن بعض. ولم يكن الجيش يتورع عن اجتياح المناطق السكنية في القطاع، خاصة تلك الواقعة على الحدود وقصف قلب المدن والمخيمات خاصة مع اندلاع انتفاضة الأقصى في العام ٢٠٠٠ على إثر انتهاء المرحلة الانتقالية وعدم وفاء إسرائيل بالتزاماتها في اتفاقية أوسلو.

في العام ٢٠٠٥ نفذت إسرائيل ما عرف بخطة الانسحاب من قطاع غزة، حيث قامت بتفكيك المستوطنات، وسحب جيشها من داخل مناطق القطاع ليرابط على حدوده من

الخارج، ويسمح لنفسه بحرية العمل داخل القطاع في منطقة الشريط الحدودي، كل ذلك دون تنسيق مسبق مع السلطة الفلسطينية. لقد خرج جيش الاحتلال الإسرائيلي من داخل غزة وظلت إسرائيل تحتل القطاع عبر السيطرة على منافذه الخارجية وتقييد حرية استخدام الفلسطينيين للبحر ليس لغايات السفر، وهو الشيء الممنوع بالمطلق، ولكن حتى للصيد والعيش من خيراته. كما قامت بتدمير مطار غزة الدولي وميناء غزة والبنية التحتية مثل محطة توليد الكهرباء وغيرها. ومع ذلك فقد واصلت إسرائيل استخدام القوة ضد القطاع وفق مقتضيات ما تدعيه من الضرورات الأمنية الخاصة بها.

لقد اتسمت سياسات إسرائيل في القطاع بمحاولات متكررة ومختلفة لإعادة تثبيت الهيمنة والتحكم بغية الحفاظ على مقدرة إسرائيل في صياغة علاقة غير متكافئة مع القطاع، تعتمد أولاً على تعطيل ممارسة الفلسطينيين لحقوقهم السياسية، وثانياً على عزل القطاع عن بقية المناطق الفلسطينية، وثالثاً الحد قدر الإمكان من فرص نمو القطاع ورخائه اقتصادياً وصناعياً ومعيشياً. لذلك فإن إسرائيل ورغم زعمها بانسحابها من القطاع ظلت حاضرة بقوة في كل تفاصيل الحياة هناك، وواصلت التدخل في شؤونه بقوة. فمن جهة فهي تقوم عسكرياً من خلال استخدام الطائرات الزنانة وبالونات المراقبة الحدودية واجتياحاتها المتكررة بتعزيز قبضتها على القطاع، ومن جهة ثانية تواصل الادعاء بخلو طرفها.

الانسحاب من غزة أم عزلها؟

إحدى أهم الأكاذيب التي روجت لها إسرائيل، وسعت بعناية لتمريرها على المجتمع الدولي كما على الفلسطينيين، هي فكرة انسحابها من قطاع غزة في صيف ٢٠٠٥ حين قامت بتفكيك مستوطناتها وسحب جيشها من داخل القطاع دون تنسيق حتى مع السلطة الفلسطينية. لقد حرصت إسرائيل على أن تقوم بذلك من جانب واحد فيما عرف في الأدبيات الإسرائيلية ليس بالانسحاب بل بفض الاشتباك. ارتكزت الرواية الإسرائيلية لتفسير هذه الخطوة على وصفها انسحاباً كاملاً لإسرائيل من القطاع الذي احتلته منذ العام ١٩٦٧ وبالتالي إنهاءً لكل التزاماتها كقوة احتلال في القانون الدولي. وقدمت إسرائيل القطاع للعالم بوصفه

كياناً مستقلاً بذاته وعملت على تعزيز هذه الصورة من خلال خطابها الإعلامي، ولم تتوان في العام ٢٠٠٧ بعد سيطرة حركة حماس على القطاع بالقوة بعد الصراع الفلسطيني الداخلي عن إعلان القطاع كياناً معادياً في تحريف وتشويه مقصود للمصطلحات والمرجعيات القانونية.

فيما لم تكن عملية فك الارتباط مع القطاع – في حقيقة الأمر – إلا استكمالاً لحلقات متواصلة من الفصل العنصري مارسته إسرائيل بمنهجية ضد القطاع. فمن جهة فإن الجيش الإسرائيلي لم ينسحب من قطاع غزة، بل أعاد نشر قواته حوله بما يضمن له سيطرة أكثر احكاماً دون أن يحتك بشكل يومي مع المواطنين على الحواجز وفي الطرقات الكبرى. ما حدث كان خروج الجيش بشكل كبير من المناطق السكنية وعسكرته على الحدود بشكل مكثف. ومن جهة ثانية، فإن المستوطنات القليلة التي كانت مزروعة في أراضي المواطنين، أضحت عبئاً ليس على الأمن والجيش الإسرائيليين بل أيضاً على الاقتصاد والخزينة الإسرائيلية، بجانب عدم وجود أي أهمية جيوعسكرية لها. بل إن الخلاصة كانت أن مثل هذه المستوطنات يمكن لها أن تضر بمصالح إسرائيل. من هنا، تم تفكيك المستوطنات وتسليمها ركاماً ودماراً للفلسطينيين حتى لا يستفيدوا منها. بدت الصورة النهائية للمشهد أمام العدسات والكاميرات وكأن إسرائيل تسلخ قطاع غزة عن جسدها، وهي صورة مخادعة، إذ إن وجود الجيش الإسرائيلي داخل القطاع لم يكن ليختلف بالنسبة للسكان عن وجوده خارجه وممارسته لحصار يجوعهم ويمنعهم من التنقل – ربما يتعلق الفارق الوحيد بالحواجز الثلاثة الكبرى على شارع صلاح الدين والحاجز على شارع البحر – في المقابل فإن الحركة من وإلى القطاع صارت شبه مستحيلة مع الوقت وهي تشمل حركة البضائع والأفراد.

للأسف، فإن كلمات مثل الانسحاب وإنهاء الاحتلال استخدمت في الخطاب السياسي والإعلامي بطريقة مشوهة، وهو نفس التعميم المضلل الذي يحتوي عبارات تقترح مثلاً أن العدوان الإسرائيلي على غزة هو حرب بين قوتين تتبادلان إطلاق الصواريخ والهجمات العسكرية. إن التدقيق والتمحيص في الكيفية التي يستخدم فيه المصطلح تكشف القناع المفاهيمي الذي تختفي وراءه مكتبة من المشاريع السياسية والمواقف المبطنة.

كانت الصورة الحقيقة في القطاع بعد عملية فك الارتباط كالتالي: الجيش الإسرائيلي يحاصر القطاع من الشرق ومن الشمال ويحتفظ بحق التدخل من الجنوب عبر محور فلادلفيا وقتما اقتضت

«الضرورة الأمنية» ذلك، وقد يقوم بالتهديد بإغلاق معبر رفح من خلال مهاجمة الطريق الحدودية، بجانب الحصار البحري الكامل الذي يفرض على القطاع من البوارج الحربية. وإلى جانب كل ذلك فإن سلاح الجو الإسرائيلي كامل الحضور في القطاع من خلال الطائرات الزنانة التي تمسح كل سنتمتر في القطاع. إن ما أطلق عليه الاحتلال الديجتال هو عبارة عن تمتين لقبضة الجيش الإسرائيلي على حياة الناس، وتطويعها وفق الرغبات الإسرائيلية. فإسرائيل انسحبت من بين الشوارع حتى تدخل في كل تفصيل من حياة المواطنين.

كان القصد من وراء فك الاشتباك هو عزل قطاع غزة في بانتوستان منفصل بشكل كامل محاط من كل الجهات بالدبابات والبوارج وكاميرات المراقبة مثل سجن كبير. إن أقرب توصيف لحالة القطاع بعد خروج الجيش الإسرائيلي من داخله وفرض الحصار عليه من كل الجهات هو البانتوستان الذي كانت جنوب أفريقيا العنصرية تقيمه للقبائل من أجل الإيهام بمنحهم حكما ذاتيا وسيادة خاصة بهم. إن أهم المفارقات فيما حدث في قطاع غزة عام ٢٠٠٥ هو تجسيد إسرائيل الكامل لمفهوم العزل العنصري ولنظام البانتوستان في القطاع دون انتقاد أو التفات حتى من جانب المجتمع الدولي ولا من النشطاء المناهضين لسياسات إسرائيل العنصرية. لقد نجحت إسرائيل في إقامة بانتوستان غزة بمهارة وجعلت القطاع منطقة جغرافية معزولة عن العالم تتحكم بها هي من الخارج، سواء عبر القوة الخشنة للدبابات والطائرات أو من خلال الرقابة الالكترونية في كل شيء حتى في مستوى المياه وجودتها، كما في مواد البناء والتعمير، كما في الأسمدة، كما في لعب الأطفال. بعبارة أخرى، أعادت إسرائيل ترتيب احتلالها للقطاع، ولكن هذه المرة باستخدام سياسة فصل عنصري محترفة سوقتها كخلو طرف. ولم تكن الحروب المختلفة التي شنتها إسرائيل على القطاع- وهي تعتبر لمفارقة حسابية ضيقة ثلاثاً، فيما هي في حقيقة الأمر تفوق الخمس، منذ انسحاب إسرائيل من القطاع- لم تكن إلا لإعادة التأكد من وضع بانتوستان غزة وترتيب الوضع الأمني فيه بما يتلاءم والتصور الإسرائيلي لمكانته.

ولا يمكن النظر إلى كل مقاربات إسرائيل وطرح بعض سياسييها لفكرة دولة غزة إلا ضمن النقاش الإسرائيلي لمستقبل غزة المنفصل عن مستقبل الصراع العربي الإسرائيلي. إن تأكيد إسرائيل على الفصل السياسي والمفاهيمي للقطاع عن الضفة الغربية يعكس بشكل جلي العقل

البانتوستاني الذي تعالج فيه إسرائيل مكانة القطاع، وهي نقطة بحاجة للكثير من التأمل لأنها تكشف بوضوح الأفكار المؤسسة للتصرفات الإسرائيلية. مع الزمن، أصبحت حالة القطاع المنعزل المحاصر المخنوق من كل الجهات مكانة منكشفة على ذاتها وربما منكفئة ذاتياً، ولم يعد النقاش يدور إلا حول تحسين الظروف الإنسانية للقطاع خاصة بعد العدوان المدمر في صيف العام ٢٠١٤. فيما لم يكن حصار غزة في الحقيقة إلا تجسيداً لحالة العزل العنصري.

ويغيب عن النقاش دائماً التذكير بحقيقة وجود سور شائك يشبه بشكل كبير جدار الفصل العنصري الذي فرضته إسرائيل حول الضفة الغربية. لقد قامت إسرائيل وقبل إتمام انسحابها من قطاع غزة بتركيب سور شائك حوله تقتحمه عبر بوابات ومواقع عسكرية منتشرة على طوله. أهم ما ميز هذا السور هو قيام إسرائيل بتخصيص منطقة عازلة على طوله من أخصب الأراضي الزراعية في القطاع وحرمان المزارعين الفلسطينيين من دخول مزارعهم داخل هذه المنطقة. شكلت المنطقة العازلة سوراً برياً أمام السور الشائك المكهرب في معظم أجزائه. كما تنتشر البالونات الطائرة المستخدمة في الرقابة على طول السور، كما كاميرات المراقبة الالكترونية والمجسات الكهرومغناطيسية. وسجلت عشرات حالات الوفاة على طول السور، حيث يتم إطلاق النار على كل من يقترب منه، بما في ذلك المزارعون وهم يفلحون أراضيهم، وربما كانت آخر هذه الحوادث مقتل الشاب فضل حلاوة وهو يصطاد العصافير.

يمثل السلك الحدودي نفس فكرة سور الفصل العنصري، وتأثيره على حياة السكان شديد ويمس إلى جانب حريتهم في التنقل والسفر، مقدرتهم على الوصول إلى مزارعهم، ومقدرتهم على التنزه في المناطق الحدودية الخضراء، بجانب أن أجهزة المراقبة الموضوعة عليه تنتهك خصوصيتهم وتهدد حياتهم.

حصار قطاع غزة شكل آخر من التمييز العنصري

يمكن التلخيص بالقول إن إسرائيل تحاصر قطاع غزة منذ احتلالها له في العام ١٩٦٧ حيث لم تتوقف يوماً عن التحكم بحركة الناس والبضائع، وبمنع استخدام المجالات الجوية والبحرية للقطاع في الاتصال مع العالم الخارجي، في تطبيق واضح لكل مفاهيم وسياسات

الحصار المعروفة في الخبرات البشرية السابقة. لكن الحصار الذي نشير إليه هنا، وهو الحصار الذي يشار إليه أيضاً حين يتعلق الأمر بعلاقة إسرائيل بقطاع، هو ذلك الحصار الذي بدأت إسرائيل بفرضه على قطاع غزة منذ العام ٢٠٠٦ وبلغ ذروته في صيف العام ٢٠٠٧، حيث شمل إغلاقا كاملا لمنافذ القطاع، حتى المنفذ البري مع مصر كانت إسرائيل تهدد بضربه، وقد فعلت أكثر من مرة، في حال تم فتحه دون موافقتها.

إن المفروض على قطاع غزة ليس حصاراً بالمعنى العسكري حيث يقوم جيش دولة ما بفرض حصار على إقليم دولة ما ضمن التطورات الميدانية للقتال العسكري ولمجريات المعركة بين جيشي الدولتين، وهي ظاهرة متوفرة في الصراعات الدولية. ورغم أن القانون الدولي لا يجعل من حالات الحصار العسكري أمراً مشاعاً متروكاً لأهواء الجيوش المتحاربة، بل يقوم بشملها ضمن القوانين والمواثيق المنظمة للصراعات بين الدول في أوقات الحرب، والتي تشمل ضمن أشياء كثيرة ضمان حرية المدنيين في حياة كريمة وعدم المساس بقدرتهم على التمتع بالمأكل والمشرب والمسكن، وتجنيبهم المساس المباشر أو المساس بالمؤسسات المحمية وفق القانون الدولي. إن التنظيم الدولي تطور وتنظم وفق الخبرات الإنسانية القاسية التي جعلت الإنسان مادة وعرضة للقتل والتشريد جراء الحروب بين الدول، وإن قصد هذا التنظيم كان حماية الإنسان من أن يكون ضحية الصراعات. وعليه فإنه وحتى في ظل الحروب الكبرى التي قد ينتج عنها قيام أحد الجيوش بمحاصرة مدن وأقاليم برمتها من أجل إجبار الجيش الخصم للرضوخ والاستسلام، وعلى ما في ذلك من عقوبات جماعية قاسية، فإن القانون الدولي لم يجز مثل هذه التصرفات ووضع ضمانات من أجل الحد من مساسها بالمدنيين من السكان.

لكن الحالة في قطاع غزة أكثر وطأة ولا تقع ضمن هذا المفهوم المباشر للحصار. فالذي يقع في قطاع غزة ليس حصاراً بهذا المفهوم، حيث لا يقوم جيش الاحتلال الإسرائيلي بحصار قطاع غزة من أجل أن يجبر الجيش الفلسطيني- غير الموجود- على الاستسلام في معركة تجري بين الطرفين. فالجيش الإسرائيلي لا يحاصر غزة وفق هذا الفهم، وليس لحالة الاشتباك بينه وبين الفلسطينيين التي يفرضها من طرفه أي دلالة وارتباط بالخبرات السابقة للحصارات التي عرفتها الصراعات بين الشعوب.

إن ما دعته مجموعة من المتضامنين بحصار الابرتهايد ليس إلا عملية ممنهجة ومتكاملة من عزل السكان الفلسطينيين في قطاع غزة عن العالم الخارجي بغية السيطرة عليهم،[1] إنه يشبه ويتطابق بشكل كامل مع ما تقوم به إسرائيل من بناء لسور الفصل العنصري في الضفة الغربية، وهو يشكل سجنا لقرابة مليوني فلسطيني في قطاع غزة داخل سجن بمساحة ٣٤٠ كيلومتر محكم الإغلاق من جهة الشمال والشرق، ومحاصر عبر البوارج الحربية من البحر أما الجهة الجنوبية المتاخمة لمصر فإن الطائرات ووسائل المراقبة الإسرائيلية تجعل لإسرائيل اليد الطولى في تقرير مصيرها. وخلال ذلك يتم استخدام وسائل مختلفة لفرض الحصار التكنولوجي على القطاع من الطائرات الزنانة التي يتم استخدامها لغايات المراقبة كما لغايات تنفيذ عمليات عسكرية، والبالونات الطائرة والمناطيد، والبوارج الرابضة قبالة الشاطئ، حيث يتحول القطاع في نهاية الأمر إلى ما يشبه لعبة الفيديو التي تقوم طواقم من المجندين والمجندات الإسرائيليين في القواعد العسكرية الإسرائيلية على تخوم قطاع غزة بلعبها، ويكون سكان القطاع في هذه اللعبة الكبيرة أدوات يتم التحكم في كل شيء في حياتهم، بما يشمل كميات طعامهم، وكميات الأسمنت ومختلف مواد البناء المتاحة لهم، وكذا حركتهم واتصالهم بالعالم الخارجي عبر قطع الانترنت والكهرباء. يشكل هذا السجن الكبير الضيق كانتوناً معزولا عن العالم الخارجي تتحكم القواعد العسكرية الإسرائيلية خارجه بربطه وفصله عن العالم خارجه، وتتحكم بدرجة تفاعله مع هذا العالم. وبالتالي فإن هذا الحصار ليس حصاراً بالمعنى التقليدي المتعارف عليه بل هو عملية عزل وفصل عنصري ممنهجة ترتكز على أدوات الفصل العنصري المتعارف عليها القائمة على التمييز ضد سكان قطاع غزة الفلسطينيين، بسبب عرقهم العربي الفلسطيني وبسبب تطلعاتهم السياسية التي يراد لهذا العزل أن يحرمهم منها.

ويعرف البروفسور ريتشارد فالك نظام الفصل العنصري بأنه أحد أشكال الجرائم ضد الإنسانية. وهو، أي نظام الفصل العنصري، ليس بالضرورة أن يتطابق مع الإجراءات التي كانت متبعة في جنوب أفريقيا من فصل عنصري وتمييز خلال الفترة ١٩٤٨ وحتى ١٩٩٩، المهم في الأمر بالنسبة للجريمة المرتكبة أن تبنى على تمييز ممنهج ضد مجموعة محددة وفقاً

لعرقها أو أدينها، ويكون هذا الفصل مبطناً في هياكل حكم الدولة التي تمارس ذلك.[٢] ويعتقد البروفسور فولك أن استمرار المنع غير القانوني لدخول البضائع من وإلى قطاع غزة هو شكل منظم من أشكال العقوبات الجماعية ضد المواطنين المدنيين الواقعين تحت الاحتلال في قطاع غزة، وخرق فاضح لالتزامات مواثيق جنيف الأساسية وللقانون الدولي. ما يقترحه تحليل فالك هنا أن سياسات إسرائيل الممنهجة كما يصفها من منع حركة البضائع من وإلى قطاع غزة تقع ضمن التمييز الممنهج ضد مجموع المواطنين الفلسطينيين في غزة، وهو تمييز واقع بسبب العرق، وبالتالي تنطبق عليه الإشارة الدقيقة لحقيقة الفصل العنصري الذي يعرفه فالك في مقابلته المشار إليها.

كما أن ما تقوم به إسرائيل من محاصرة غزة والعقوبات الجماعية بحق سكانها يشكل انتهاكات فاضحة لمعاهدة العام ١٩٦٦ حول إنهاء كافة أشكال التمييز العرقي، ولمعاهدة العام ١٩٧٣ حول وقف ومعاقبة جرائم الابرتهايد.

إن من شأن تقديم الآثار المترتبة على الحصار ووقعه على حياة الناس وما يؤدي إليه من موت بطيء وتعطيل لحياة الناس أن يكون قرينة دامغة على سياسة التمييز العنصري التي تمارسها إسرائيل بحق القطاع وساكنيه تحت حجج وذرائع واهية.

تداعيات الحصار

أثر الحصار الذي فرضته إسرائيل على كل مناحي الحياة في قطاع غزة، سواء على صعيد الأغذية أو على صعيد تطور التجارة الصناعة، أو على الصعيد الصحي والبيئي وفرص التعليم. وفي حالات كثيرة، كانت نتيجة كل تلك الإجراءات هي الموت المحقق لمئات الفلسطينيين، إما بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر.

تميزت سياسة الحصار الإسرائيلي بشموليتها واستمراريتها حتى في الأوقات القليلة التي حاولت فيها إسرائيل تسويق تقديم «بادرات» من أجل تخفيف قسوة الحصار على الناس. لكن العلامة البارزة في تلك السياسة ركزت على منع دخول البضائع والأفراد من وإلى القطاع. وفقط في حالات قليلة كانت إسرائيل تقوم بإدخال البضائع ضمن كميات محدودة وأنواع

محددة لا تشمل كل ما يستخدم في الصناعة والبناء والبنية التحتية. إن قراءة كيف انعكس الحصار على حياة الناس ومسّ أمنهم وحياتهم وهددها، بل إنه تسبب في مقتل العشرات منهم بسبب عدم تمكنهم من تلقي العلاج أو السفر للخارج للعلاج هناك، يكشف بشكل جلي حقيقة الحصار الإسرائيلي لقطاع غزة بوصفه أداة مهمة من أدوات سياسة الفصل العنصري الإسرائيلية. وبحسب رئيس جمعية رجال الأعمال علي الحايك فقد توقف ٣٩٠٠ مصنع عن العمل بسبب الحصار، ففي قطاع الخياطة توقف قرابة ١٠٠ مصنع، ما ترك أكثر من ١٠ آلاف عامل بلا عمل.[٣]

وكما تذكر إحصائيات الأمم المتحدة فإنه في نهاية العام ٢٠١٢ وجراء الحصار فإن ٣٨٪ من سكان القطاع يعيشون تحت خط الفقر، وأن ٥٤٪ من المواطنين غير آمنين غذائياً و٨٠٪ منهم يعتمدون على المعونات. وتقدر الأمم المتحدة أن قرابة ٣٥٪ من الأراضي الزراعية و ٨٥٪ من مياه الصيد لا يمكن الوصول إليها كلياً أو جزئياً بسبب التواجد العسكري الإسرائيلي فيها.

ووفق تقرير للأمم المتحدة فإن إغلاق القطاع من البر والجو والبحر يعتبر مصادرة لحقوق الإنسان الأساسية تتعارض مع القانون الدولي وترتقي إلى جرائم حرب. حيث أنها تقيد بشكل كبير الصادرات والواردات وحركة المواطنين من وإلى القطاع ووصولهم إلى الأراضي الزراعية ومياه الصيد.[٤]

كما أن وصول التلاميذ إلى مدارسهم قد يكون محفوفا بالمخاطر، وغالبا ما يتعذر وصولهم. إذ تُنفذ عمليات التوغل الإسرائيلية في هذه المناطق بانتظام، وبالتالي تتعرض الكثير من المدارس للأضرار مرارا. وأثرت المخاوف المرتبطة بالذهاب إلى المدرسة سلبا على الطلاب، حيث يفيد المعلمون بظهور علامات اضطراب نفسي واجتماعي على التلاميذ. حيث تضررت أو تعطلت الحصص الدراسية في ١٣ مدرسة تضم ٤٨٠٠ طالب وموظف، وتقع على بعد ١٥٠٠ متر من السياج نظرا لفرض القيود على الوصول إليها.[٥]

ويخلص تقرير لمركز الميزان يرصد تأثير الحصار على قطاع التعليم العالي إلى أن تداعيات الحصار تهدد بشكل خطير محتوى التعليم العالي والأهداف المتوخاة، نتيجة لذلك، والتي

يقع في جوهرها تنمية المجتمع وتطوره. وبالتالي يعمل على تخلف المجتمع وجعله عصياً على التنمية والتطور. ويحلل التقرير بتفصيل تأثير الحصار على مجالات قطاع التعليم المختلفة من المباني والمختبرات والمكتبات والبعثات التعليمية للخارج والتبادل المعرفي والبحث العلمي والتمويل. إن ما تقوم به إسرائيل في مجال التعليم العالي يعتبر أيضاً عقابا جماعيا في مخالفة صريحة لأحكام القانون الدولي الإنساني، كما يخلص التقرير.[٦]

من الناحية البيئية، يترك الحصار آثاراً جسيمة تمس حياة المواطنين، فهو من جهة يمنع عنهم إمدادات المياه بالشكل السليم نتيجة توقف العمل في ضخ آبار المياه التي توفر المياه الصحية للسكان، حيث أن الكثير من آبار المياه في غزة غير موصلة أصلاً بشبكة الكهرباء بسبب سوء البنية التحية في القطاع، ومع منع إسرائيل لدخول الوقود فإن هذه الآبار تصبح غير قادرة على ضخ المياه، إلى جانب عدم توفر قطع الغيار لهذه الآبار. لكن الجانب الأكثر خطورة هو توقف مضخات الصرف الصحي الرئيسية في مدينة غزة عن العمل نتيجة الأسباب نفسها. فمثلاً تقوم محطتان مركزيتان بخدمة المدينة في مجال الصرف الصحي تخدم الأولى أكثر من ٤٠٠ الف مواطن فيما تخدم الثانية ٧٠ ألفاً، وفي حالات كثيرة تتوقف هاتان المحطتان عن العمل وتنخفض كفاءتهما إلى قرابة ٩٠ بالمائة. ويمكن الاستدلال على سوء الوضع البيئي نتيجة الحصار من عدم تمكن محطات الصرف الصحي من العمل بفعالية خلال أزمة شتاء ٢٠١٣-٢٠١٤ وغرق مئات الآلاف من المواطنين بسبب الفيضانات التي اجتاحت بيوتهم من عبّارات الصرف الصحي. ووفق الكثير من التقارير فإن قرابة ٥٠ إلى ٨٠ مليون لتر من المياه العادمة يتم ضخها في البحر يومياً بسبب عدم توفر محطات معالجة أو تعطلها. و٩٠٪ من مياه القطاع غير صالحة للشرب.

وتؤثر إسرائيل على تزود القطاع بالكهرباء من خلال جملة من التدخلات التي هي في قلب أدوات الحصار التي تمارسها عليه. ولكن يجب قبل ذلك الانتباه إلى أن غزة تتزود بالكهرباء من ثلاثة مصادر: مصر وإسرائيل ومحطة التوليد. وعليه فإن إسرائيل عادة ما تقوم بالتالي:

١. وقف ضخ الوقود اللازم لعمل محطة الكهرباء.
٢. ضرب محطة التوليد كما يحدث خلال كل عدوان تشنه على القطاع.
٣. قطع خطوط الإمداد من مصر.

٤. وقف تزويد القطاع بخطوط الإمداد الإسرائيلية.

وحتى شهر نيسان ٢٠٠٨، أي بعد عامين من الحصار، توفي قرابة ١٢١ مواطناً نتيجة عدم تمكنهم من تلقي العلاج المناسب منهم ٣٥ طفلاً. وفيما لا تتوفر بيانات تفصيلية لاحقة بسبب حالات الحروب الثلاث التي شنت على القطاع مع وجود الحصار وإدماج البيانات حول ذلك مع كوارث الحرب الوخيمة، فإنه من المتوقع أن تكون نسبة الوفيات في زيادة مستمرة مع الوقت، وبنفس الوتيرة وربما أكثر مع تدهور الوضع نتيجة العدوان المتكرر ونتيجة اشتداد قبضة الحصار مع الزمن وتنوع وسائله. وتوفي حتى مطلع العام ٢٠١١، ٣٨٠ مواطناً بسبب الحصار.[٧]

وتتزايد نتيجة الانقطاع المستمر للتيار الكهربي الكوارث البيئية والصحية الجسيمة. فعلى الصعيد الصحي، يؤثر عدم انتظام التيار الكهربي –سواء من خلال انقطاع تزويد المستشفيات بالتيار، أو بسبب عدم توفر الوقود اللازم لتشغيل المولدات الخاصة بالمستشفيات– يؤثر على الكثير من أقسام العمل الصحي داخل المستشفيات منها: غرف العمليات – الحضانة – أقسام الحروق – العناية المركزة – تطعيمات الأطفال – الأغذية – مرضى الأجهزة التنفسية الذين يحتاجون باستمرار لأجهزة التبخيرة– الرعاية الصحية – النظافة والصحة العامة – الأطفال الذين يعانون من حالة الشلل الدماغي ويحتاجون باستمرار لأجهزة شفط الإفرازات على مدار اليوم– المختبرات وبنوك الدم– توقف عمل محطات الأكسجين –أقسام الأشعة– مرضى الفشل الكلوي الذين يحتاجون لعمليات غسيل منتظمة. وهناك أكثر من ١٢٢٠ مريضا بالسرطان والقلب يتلقون العلاج في مستشفيات قطاع غزة ومع توقف الخدمات الخاصة لهم في المستشفيات فإنهم ينتظرون دائماً أن يضافوا إلى قائمة ضحايا الحصار التي تطول يوماً بعد آخر.[٨]

يرتبط هذا بتداعيات الحصار على الوضع الصحي. فوفق إحصائيات مركز الميزان لحقوق الإنسان الميدانية، قد يتوقف قرابة ٨٨ جهازا لغسيل الكلى عن العمل مع استمرار الحصار، ما يحرم ٤٧٦ مريضا بالفشل الكلوي من إجراء عملية الغسل الكلوي التي يحتاجونها (٣-٤) مرات أسبوعيا، بجانب توقف ٤٥ غرفة عمليات، و١١غرفة لعمليات الولادة القيصرية، وتوقف ١١٣ حضانة للأطفال الخدج.

كما يؤدي إلى توقف خمس بنوك دم مركزية ومختبرات الصحة العامة وثلاجات تطعيمات الأطفال وثلاجات الأدوية الحساسة والعنايات المكثفة وأقسام الطوارئ والأشعة التشخيصية المختلفة ومراكز الجراحات التخصصية وجراحة الأوعية الدموية والمخ والأعصاب والعيون والعظام وجراحة المناظير. ويمكن لمثل هذه القائمة أن تطول لتشمل عشرات المرافق الأخرى في المستشفيات والأجهزة الموجودة في داخلها، والتي تشير في المحصلة إلى تدهور الوضع الصحي بصورة بشعة.

الدكتور محمد أبو شعبان رئيس قسم الدم والأورام في مستشفى الرنتيسي يقول إن مرضى السرطان يحتاجون للعديد من الأدوية الأساسية وضرورية لعلاجهم مضيفاً" إن نقص بعض الأدوية نتيجة الحصار المفروض على القطاع يسبب عائقا أمام استمرار الرحلة العلاجية لمرضى السرطان مثل TEMODAl – CCNU– TG وأدوية لحالات اللوكيميا (سرطان الدم) مثلVCR وغيرهم".[٩]

أما الآثار المترتبة على حصار غزة في قطاع الزراعة فجسيمة، فمن جهة، حرم «احتفاظ» إسرائيل بما يعرف بالمنطقة العازلة، السكان من زراعة قرابة ٢٦ ألف دونم هي من أكثر مناطق القطاع خصوبة، بجانب ما يصيب الطيور والحيوانات من نفوق نتيجة الغارات والاجتياحات ومنع المزارعين من تصدير منتجاتهم، وبالتالي فسادها. ويحظر الجيش الإسرائيلي الوصول إلى الأراضي الزراعية الواقعة في نطاق ٣٠٠ متر من السياج الحدودي/ في حين أن الوصول إلى مئات الأمتار من تلك الأراضي أمر محفوف بالمخاطر، على حدّ توصيف تقرير دولي. [١٠]

ولم يسلم الإعلام والصحافيون من تداعيات الحصار المدمرة، حيث يرصد تقرير فلسطيني هذه الانتهاكات التي تتراوح بين تقييد حرية التغطية، والحدّ من النشر إلى قصف وسائل الإعلام وقتل الصحافيين واستهدافهم بشكل متعمد.[١١]

وتؤكد دراسات حقوقية أن الحصار القاسي على القطاع يمس فئات المجتمع المختلفة، خاصة المرأة حيث كشف تقرير للمرصد الأور متوسطي لحقوق الإنسان أن نصف النساء الفلسطينيات الحوامل في قطاع غزة يعانين من مرض فقر الدم «الأنيميا»، بسبب سوء الأحوال المعيشية الناجمة عن الحصار المفروض على القطاع وأن المرأة تدفع الفاتورة الأعلى

تكلفة بسبب الحصار الذي فاقم بشكل غير مسبوق الأوضاع الإنسانية، حارماً إياها، أي المرأة، من التمتع بكامل حقوقها الإنسانية.[١٢]

ويحظر القانون الدولي بشكل قاطع العقوبات الجماعية، وتكثر في مواد القانون الدولي ومواثيقه واتفاقياته على نحو متكرر تلك المواد خصوصاً المادة (٣٣) من اتفاقية جنيف الرابعة للعام ١٩٤٩ والمادة (٥٠) من لائحة لاهاي المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية للعام ١٩٠٧ والبروتوكول الإضافي الأول المكمل لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ والمتعلق بحماية ضحايا النزاعات المسلحة، حيث تنص المادة ٧٥ (٢)(د) من البروتوكول تحظر بشكل واضح لا لبس فيه العقوبات الجماعية تحت جميع الظروف.

وتشمل الفقرة ٢(ت) من عهد التمييز العنصري الإجراءات التي تمنع مجموعة عرقية ما من المشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للبلاد. وهذا الإقصاء ينجم وفق استطراد الفقرة ذاتها، من خلال منع توفر الظروف والسياقات التي تتيح تطور هذه المجموعة. ويقوم تقرير دولي بمراجعة الوضع الاقتصادي والاجتماعي الذي نجم عن حصار إسرائيل لقطاع غزة ليخلص إلى انطباق الفقرة ٢(ت) على حالة القطاع من حيث ممارسة إسرائيل لسياسات الفصل العنصري ضد الفلسطينيين هناك.[١٣]

تعتبر أن أي دولة تُسخّر قوانينها وسياساتها لانتهاك حقوق الإنسان، أو لاضطهاد فئةمعينة من المجتمع (عرقية أو إثنية أو قومية أو دينية) بغية إبقاء أو إدامة سيطرة النظام الحاكم أنها ترتكب جريمة الأبارتهايد. إن جملة الاجراءات التي يتحدث عنها باتريك بوند تشبه إلى حد بعيد تلك الممارسات التي كانت متبعة في جنوب أفريقيا.[١٤]

وتتصاعد الانتهاكات الإسرائيلية ضد القطاع في تراكم واضح حول الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب والتي بدورها تعزز منظومة إجراءات العزل العنصري الذي تمارسه إسرائيل بحق القطاع وساكنيه. يؤكد تقرير لمركز حقوقي أوروبي أن الجيش الإسرائيلي وخلال عدوانه على غزة في صيف عام ٢٠١٤ استخدم مئات المواطنين المدنيين دروعاً بشرية حيث تم احتجازهم لساعات وبعضهم لأيام تعرضوا خلالها للمعاملة اللاإنسانية والمهينة ولأنواع من المعاملة القاسية، كالضرب والإهانة والشتم والتجريد من معظم الملابس وتكبيل الأيدي

وأحيانا الأرجل وتعصيب العيون، ووضعهم تحت أشعة الشمس الحارقة لمدة طويلة. بل إن التقرير ذاته يشير إلى أن «استخدام المدنيين الفلسطينيين كدروع بشرية يمثل – فيما يبدو – سياسة إسرائيلية، أكثر من كونه حالة فردية، إذ إن هناك حالات مماثلة لتلك التي تم توثيقها في غزة، حدثت أيضاً في الضفة الغربية، حيث وثق التقرير حالتين حصلتا مؤخرا في سلواد وسط الضفة».[١٥]

ووفق فالك فإن إسرائيل لا تمتلك الحق في الدفاع عن نفسها في قطاع غزة، وبالتالي فإن جرائمها ضد سكان قطاع غزة خلال الحروب الثلاث التي شنتها على القطاع لا تستند إلى مبدأ الحق في الدفاع عن النفس، بل تقع في باب جرائم الحرب، وأبعد من ذلك فإن الحصار اللاإنساني والدموي المفروض على القطاع والذي يقود إلى موت العشرات شهرياً بسبب عدم التمكن من السفر لتلقي العلاج ونقص المواد الأساسية في المستشفيات ليس إلا وجها آخر من جرائم الحرب التي لا تستند إلى أي مبرر، ولا يمكن أن يتم تغليفها بمرجعيات قانونية.

كما شبهت تقارير حقوقية ما يحدث بالموت البطيء الذي يكون خاتمة سلسلة من الانهيارات الحادة التي تتهدد مفاصل الحياة في قطاع غزة، إثر وصول الحصار المفروض عليه إلى مستويات غير مسبوقة. إن الظلال القاتمة لعقاب جماعيّ إسرائيلي عمره ٧ سنوات أطبق قبضته على القطاع، تطلق جرس الإنذار حول جريمة عقاب جماعي متواصلة ضد قطاع غزة بصورة ترقى إلى توصيف جرائم ضد الإنسانية وفق القانون الدولي.[١٦]

ويتحدث تقرير للمرصد الأور متوسطي من خلال شهادات بعض الضحايا وأهاليهم وتقارير صدرت عن أطباء عايشوا عدوان ٢٠١٤ على غزة أن إسرائيل استخدمت أسلحة «غير تقليدية» (قنابل مسمارية وأسلحة الدايم) والتي تسببت في «آلام لا مبرر لها» حسب التقرير، مثل إحداث تهتكات كبيرة في أطراف المصابين والجثث، أو حروق عميقة تصل إلى العظام، أو وجود شظايا تدخل الجسم دون وجود آثار خارجية لها، أو التسمم، وهو ما يجعل من استخدامها في الأماكن المكتظة بالسكان محظوراً، سواء من الناحية القانونية أو الأخلاقية.[١٧]

الهوامش

1 «Cairo Declaration to end Israeli Apartheid siege of Gaza», 3/1/2010 http://www.thecanadiancharger.com/page.php?id=5&a=266

2 «Richard Falk: Maintaining the Unlawful Siege of Gaza is a Crime against Humanity», 10/8/2014, Iran Review http://www.iranreview.org/content/Documents/Maintaining-the-Unlawful-Siege-of-Gaza-is-a-Crime-against-Humanity.htm

٣ حسن دوحان، «قطاع غزة على شفا كارثة اقتصادية وإنسانية وبيئية»، الحياة الجديدة، ٢٤/ ١١/ ٢٠١٣.

4 Humanitarian condition in the Gaza strip, July 2011, http://www.ochaopt.org/reports.aspx?id=103&page=2

٥ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، المناطق المقيد الوصول إليها في قطاع غزة، حزيران ٢٠١٣.

٦ مركز الميزان لحقوق الإنسان، واقع التعليم العالي في قطاع غزة في ظل الحصار، غزة، ٢٠١٠.

٧ فاطمة عيتاني وعاطف دغلس، «معاناة المريض الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي»، مركز الزيتونة، بيروت، ٢٠١١.

٨ «بين الحياة والموت: حصار غزة سيف مسلّط على رقاب ١٢٢٠ مريضاً»، الحياة الجديدة، ٣/ ٤/ ٢٠٠٨،الرابط http://articles.islamweb.net/media/index.php?page=article&lang=A&id=143486

9 http://www.moh.gov.ps/hos/?p=1090

١٠ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، المناطق المقيد الوصول إليها في قطاع غزة،حزيران ٢٠١٣.

١١ أحمد حماد، أثر الحصار الإسرائيلي على وسائل الإعلام في قطاع غزة، المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية، رام الله: ٢٠١٠.

١٢ المرصد الأورمتوسطي، حصار غزة يهدد كل جوانب الحياة لنساء غزة، كانون الأول ٢٠١٣،جنيف

13 Human Sciences Research Council of South Africa, Occupation, Colonialism, Apartheid? A re-assessment of Israel's practices in the occupied Palestinian territories under international law, May 2009 Cape Town, South Africa.

14 Patrick Bond, «To Exist is to Resist: From Apartheid South Africa to Palestine», 13/10/2010, http://www.counterpunch.org/2010/10/13/from-apartheid-south-africa-to-palestine/

١٥ المرصد الأوروبي لحقوق الإنسان، «منظومة السيطرة الإسرائيلية: استخدام المدنيين الفلسطينيين كدروع بشرية»، تشرين الأول ٢٠١٤،جنيف

16 Euro-Mid Observer, Slow Death The Collective Punishment of Gaza has reached a Critical Stage, Geneva, September 2013.

١٧ المرصد الأورمتوسطي، «الهجمات العشوائية والقتل العمد: إسرائيل تنتقم من غزة بقتل مدنييها»، تشرين الأول ٢٠١٤،جنيف.